مجلة البحوث السياسية و الادارية

JPAR

2017./ Vol. 06, N°02

E-ISSN : 2602-6104

University of Djelfa Algeria

Available online at http://www.asjp.cerist.dz

أثر استخدام التكنولوجيا في إدارة العملية الانتخابية:
تشريعيات الجزائر ماي2017 أنموذجا

خليل فيشوش* fichouche khali

جامعة الجزائر 03

البريد الالكتروني : fichouchekhalil @yahoo.fr

Abstract

Elections have become the most important question that is of concern to political systems in current time, because of its credibility that goes with its legalization. And in order to guarantee the peoples' rights and liberties, the electronic administration is considered one of the guarantees devised by the systems to confront the problem of vote rigging especially in matters of manipulating the électorate number.

Keywords: Managing the electoral process; Technology; May legislators; Algeria

الملخص

أضحت الانتخابات أهم القضايا التي تشغل الأنظمة السياسية في الوقت الراهن، لما يترتب عليها من إضفاء للشرعية أو عدمها، موازاة بمدى نزاهتها ومصداقيتها، ولأجل ضمان حقوق وحريات الشعوب، تعتبر الإدارة الالكترونية من بين الضمانات المستحدثة من الأنظمة لمواجهة مشكلة تزوير الانتخابات خاصة ما تعلق بتضخيم أعداد الناخبين (الوعاء الانتخابي الحقيقي).

الكلمات المفتاحية: **إدارة العملية الانتخابية; التكنولوجيا ; تشريعيات ماي ;الجزائر**

المقدمة :

التعاريف الحديثة للديمقراطية تدور حول العملية الانتخابية, وتعرفها بأنها الانتخابات النزيهة والشفافة والحرة,فقد وضع روبرت دال الانتخابات النزيهة والحرة ضمن الشروط السبعة للشكل الديمقراطي, كما أنها ذروة الديمقراطية وليست بدايتها, فكانت ولا تزال الدول العربية تعاني من الديمقراطية والانتخابات , وما يشوبها من غموض أو تزوير, وليست الجزائر باستثناء عنهم رغم مرورها بتجارب كثيرة , فهي تعاني من عدم شرعية الانتخابات, ودائما ما نسمع الأصوات المقاطعة لها حتى قبل بداية العملية الانتخابية مشككة في الوعاء الانتخابي وغيره .

غير أن الانتخابات التشريعية الجزائرية الخامسة , التي جرت بعد العودة للمسار الانتخابي ماي 2017 تعد نقلة نوعية من حيث استخدام التكنولوجيا مستهدفة تحسين الخدمة العمومية من جهة ,وعصرنه المرفق العام من جهة أخرى ,وذلك بإدراج تطبيقات عديدة على إدارة العملية الانتخابية في شقها الإداري التنظيمي,لإضفاء الشرعية على العدد الحقيقي للوعاء الانتخابي في الجزائر ,والذي لطالما

اشتكى منه الشركاء الدوليين من دول ومنظمات خارجيا ,ومن أحزاب سياسية معارضة داخليا, فبادرت السلطات العليا للبلاد وبإرادة بسن عدة إجراءات لضمان جودة العملية السياسية. مما سبق يمكن طرح التساؤلات التالية:

ما مدى نجاح إدخال التكنولوجيا – التطبيقات- في العمليات الإدارية خلال التحضير لتشريعيات ماي 2017 ؟ وهل ساعد في تحقيق الثقة أمام فواعل العملية الانتخابية لاسيما الأحزاب السياسية منها؟

وللإجابة على الإشكالية ارتأينا صياغة الفرضيات التالية

- يعتبر تحسين الخدمة العمومية مظهرا للإدارة الالكترونية ورهانا لتشريعيات ماي 2017 .
- تحسين أداء الإدارة العمومية في العملية الانتخابية و تميزه بالفعالية و الشفافية يرجع إلى عصرنه المرفق العام.
- كلما زاد استخدام التطبيقات في إدارة العملية الانتخابية كلما زادت جودة العملية السياسية.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مفهوم إدارة العملية الانتخابية وإبراز أهميتها في العملية السياسية في ظل استخدام التكنولوجيا التي يشهدها العالم، وكذا تحديد العمليات التي يقتضيها التغيير الهادف من تحسين الخدمة العمومية وعصرنه المرفق العام وأخيرا إلقاء الضوء على مظاهر واليات استخدام التكنولوجيا على تشريعيات ماي 2017,ومن أجل ذلك سوف تتم معالجتها من خلال المحاور التالية:

- إدارة العملية الانتخابية (مدخل مفاهيمي).
- الإدارة الالكترونية (مدخل مفاهيمي).
- الإدارة الالكترونية كعامل لترقية الخدمة العمومية (إدارة العملية الانتخابية في الجزائر)
- مظاهر واليات استخدام التكنولوجيا– التطبيقات- على التحضير لتشريعيات ماي 2017 في الجزائر.

مناهج الدراسة:

المنهج الوصفي: الذي يعتبر طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع المعلومات المقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها،وإخضاعها للدراسات الدقيقة[1]،و ذلك في إطار التعريف بإدارة العملية الانتخابية، وكذا من خلال وصف وتحديد مختلف محاور الإدارة الالكترونية واستخداماتها في ترقية الخدمة العمومية.

-منهج دراسة حالة : فاستعملته بهدف التعريف على وضعية واحدة معينة وبطريقة تفصيلية دقيقة[2]وهذا المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية واحدة ، سواء كانت فردا أو مؤسسة أو وحدة أو نظاما اجتماعيا وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة حالة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة ،وإبراز الارتباطات والعلاقات السببية أو الوظيفية بين أجزاء الظاهرة، لا يكتفي هذا المنهج بالوصف الظاهري أو الخارجي للموقف أو الوحدة كما يركز على الموقف الكلي وينظر إلى الجزئيات من حيث علاقاتها بالكل الذي يحتويها على أساس أن الجزئيات هي جانب من مظاهر الحقيقة الكلية وأعتمد على هذا المنهج لأنه سيتم دراسة العلاقة بين استخدام التكنولوجيا و إدارة العملية الانتخابية

[1]- عمار بوحوش،محمد محمود الذنبيات،مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ط2، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999)،ص139.

[2]- عمار بوحوش،محمد محمود الذنبيات ص 139.

في الجزائر من خلال إلقاء الضوء على تشريعيات ماي 2017.

I - مفهوم إدارة العملية الانتخابية:

يقول رافئيل لوبيز بنتور إن أجهزة إدارة الانتخابات تعد مؤسسات هامة للبناء الديمقراطي, وتتناول بشكل مباشر تنظيم الانتخابات التعددية,وبشكل غير مباشر إدارة الحكم وتطبيق القاعدة الحقوقية, وتعتبر إدارة العملية الانتخابية مفتاح نجاح أو فشل العملية الانتخابية , وعليه اتسامها بمعايير الجودة وعلى رأسهم معيار الشفافية الذي يساهم في تعزيز ثقة الناخبين والأحزاب السياسية في العملية السياسية .

أولا- تعريف إدارة العملية الانتخابية : لقد تعددت وتنوعت مفاهيم إدارة العملية الانتخابية وللتعرف على المعنى الشامل ,نعرض مجموعة من التعريفات كما يلي:

الإدارة نعرفها من جانبين كممارسة و كعلم :

-الإدارة كممارسة :هي الاستخدام الفعال و الكفؤ للموارد من خلال العمليات الإدارية لتحقيق الأهداف.

-الإدارة كعلم:ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية الذي يصف ويفسر ويحلل ويتنبأ بالظواهر الإدارية,والسلوك الإنساني الذي يجري في التنظيمات المختلفة.

التعريف الأول: لإدارة العملية الانتخابية"الهيئة أو الجهاز أو مجموعة منها,والمسؤولة عن إدارة العملية الانتخابية بغض النظر عن الترتيبات التنظيمية القائمة"[3].

التعريف الثاني:كما تعرف إدارة العملية الانتخابية "من وظائف الدولة الطبيعية, وهي خدمة مماثلة لخدمات القطاعات الأكثر تقليدية, ولكن خلافا لبقية الخدمات فان إدارة الانتخابات تكون في قترة الانتخابات محور الاهتمام الإعلامي"[4] .

أما التعريف الشامل الصادر عن المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات لإدارة العملية الانتخابية بأنها"المؤسسة أو الهيئة المسؤولة قانونا والتي يتحدد الهدف من قيامها بإدارة بعض أو كافة الجوانب الأساسية لتنفيذ العمليات الانتخابية والاستفتاءات على مختلف أشكالها وتشمل الجوانب التالية :

- تحديد أصحاب حق الاقتراع.
- استقبال واعتماد طلبات الترشيح للانتخابات من قبل الأحزاب السياسية .
- تنظيم وتنفيذ عمليات الاقتراع.
- عد وفرز الأصوات.
- تجميع وإعداد نتائج الانتخابات"[5] .

بالإضافة إلى هذه الجوانب الأساسية يمكن للإدارة الانتخابية الاضطلاع بمهام أخرى,تسهم في تنظيم العملية الانتخابية ومنها : تسجيل الناخبين ,ترسيم الدوائر الانتخابية, تنفيذ حملات التوعية الانتخابية ,إدارة أو مراقبة تمويل الحملات الانتخابية .

ثانيا-أشكال إدارة العملية الانتخابية: وفقا لمعيار الوظيفي نجد ثلاث أشكال[6] :

---

[3]- ألان وول- وآخرون ،أشكال الإدارة الانتخابية: دليل المؤسسات الدولية للديمقراطية الانتخابات.(تعريب: أيمن أيوب)، (السويد:منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات,2006),ص23.

[4]- عبدوسعد,علي مقلد,عصام نعمة إسماعيل،النظم الانتخابية, (بيروت:منشورات الحلبي الحقوقية,2005), ص60.

[5]- ألان وول- وآخرون ص23.

[6]- سميركيم،دور حوكمة إدارة العملية الانتخابية في تفعيل المشاركة الانتخابية:حالة الجزائر،أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية,تخصص:سياسية مقارنة,كلية الحقوق والعلوم السياسية,جامعة باتنة01, 2016, ص39.

-الإدارة الانتخابية المستقلة:(مؤسسة انتخابية مستقلة) تكون في البلدان التي تعمل إدارتها الانتخابية كهيئة مستقلة, ولها ميزانيتها الخاصة.

-الإدارة الانتخابية الحكومية:(مؤسسة انتخابية حكومية)تكون في البلدان التي تعمل فيها السلطة التنفيذية على تنظيم وإدارة العمليات الانتخابية كوزارة الداخلية مثلا.

-الإدارة الانتخابية المختلطة :(مؤسسة انتخابية مستقلة وحكومية) تركيبة مزدوجة حيث نجد هيئة مستقلة عن السلطة التنفيذية كالهيئة العليا المستقلة للانتخابات موازاة مع هيئة انتخابية تنفيذية تعني بالدرجة الأولى بالتنظيم.

ثالثا-المبادئ العامة لإدارة العملية الانتخابية:

على إدارة العملية الانتخابية الالتزام بمجموعة من المبادئ الأساسية, النابعة من المعايير الدولية للانتخابات النزيهة,كما تستند إلى اطر دستورية وقانونية واهم هذه المبادئ[7]:

-الاستقلالية ,الحياد ,الشفافية,الكفاءة وسيادة القانون.

II - مفهوم الإدارة الالكترونية:

ظهر في كثير من دول العالم مفهوم شائع بكثرة يطلق عليه الإدارة الالكترونية, وفي الدول العربية أيضا, ولأهمية المفهوم وتعدد التعاريف سنحاول إلقاء الضوء على بعضها .

أولا- تعريف الإدارة الالكترونية:

التعريف الأول: للإدارة الالكترونية "الاستغناء عن المعاملات الورقية وإحلال المكتب الالكتروني,عن طريق الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات وتحويل الخدمات العامة إلى إجراءات مكتبية ثم معالجتها حسب خطوات متسلسلة منفذة مسبقا "[8].

التعريف الثاني: للإدارة الالكترونية "العملية الإدارية القائمة على الإمكانات المتميزة للانترنت وشبكات الأعمال في التخطيط والتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للشركة والآخرون بدون حدود من اجل تحقيق أهداف الشركة"[9].

أما التعريف الأشمل للإدارة الالكترونية

"e-management"يقدمه الدكتور سعد غالب إبراهيم انطلاقا من محاولة التمييز بينها وبين بعض المصطلحات المرادفة لها ، مثل الحكومة الالكترونية، والأعمال الالكترونية ،ويعرف الإدارة الالكترونية باعتبارها منظومة متكاملة ، وبنية وظيفية وتقنية مفتوحة "هي إطار يشمل كل من الأعمال الإلكترونية للدلالة على الإدارة الالكترونية للأعمال ، والحكومة الالكترونية للدلالة على الإدارة الالكترونية العامة أو الإدارة الالكترونية لأعمال الحكومة الموجهة للمواطنين ، أو الموجهة للأعمال ، أو الموجهة لمؤسسات ودوائر الحكومة المختلطة"[10].

ثانيا- مبادئ وأهداف الإدارة الالكترونية:

أ/ الأهداف :الفلسفة الرئيسية للإدارة الالكترونية هي نظرتها إلى الإدارة كمصدر للخدمات، والمواطن و الشركات كزبائن أو عملاء يرغبون في الاستفادة من هذه الخدمات، لذلك فان للإدارة الالكترونية أهداف

---

[7]- عبد المالك ردواي،الحياد السياسي للإدارة بعد إقرار التعددية الحزبية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية,قسم التنظيم السياسي,كلية الحقوق والعلوم السياسية,جامعة الجزائر 03, 2014,ص234.

[8]- علاء عبد الرزاق السالمي ،الإدارة الالكترونية،(عمان: دار وائل للنشر,2008),ص32.

[9]- نجم نجم عبود ،الإدارة الالكترونية،(الرياض:دار المريخ للنشر,2004),ص127.

[10]- ياسين سعد غالب,الإدارة الالكترونية وأفاق تطبيقا العربية, (الرياض:معهد الإدارة العامة،2005) ,ص21.

كثيرة تسعى إلى تحقيقها في إطار تعاملها مع العميل نذكر منها [11]:

-إدارة الملفات ، و استعراض المحتويات بدلا من حفظها ، ومراجعة محتوى الوثيقة بدلا من كتابتها.

-التحول نحو الاعتماد على مراسلات البريد الالكتروني بدلا من الصادر والوارد.

-اختصار الوقت وسرعة انجاز المعاملات ، حيث أن التعامل الالكتروني يتم بشكل آني .

-تخفيض حدة الجهاز البيروقراطي وتعقيداته،إذ لاحاجة إلى تضخم المستويات الإدارية وتعددها.

-التحول نحو الخدمة العامة المعقلنة عن طريق تطوير الإدارة العامة ، بالآليات التقنية الحديثة.

-التوجه نحو شفافية العمل الإداري وشفافية المعلومات وعرضها أمام العملاء،المواطنين ،الموردين...الخ.

ب/ المبادئ: من مبادئ الإدارة الالكترونية ما يلي [12]:

-تقديم أحسن الخدمات للمواطنين Citizen oriented

-التركيز على النتائج (Results oriented).

-سهولة الاستعمال والإتاحة للجميع.

-تخفيض التكاليف.

-التغيير المستمر.

ثالثا-خصائص الإدارة الالكترونية:

حددت جملة من السمات والخصائص متمثلة في[13]:

-إدارة ومتابعة الإدارات المختلفة للمؤسسة وكأنها وحدة مركزية.

-تركيز نقطة اتخاذ القرار في نقاط العمل الخاصة بها مع إعطاء دعم اكبر في مراقبتها.

-تجميع البيانات من مصادرها الأصلية بصورة موحدة و تقليص معوقات اتخاذ القرار عن طريق توفير البيانات وربطها.

-توفير تكنولوجيا المعلومات من اجل دعم وبناء ثقة مؤسسية ايجابية لدى كافة العاملين.

-التعلم المستمر وبناء المعرفة،وتوفير المعلومات للمستفيدين بصورة فورية، مع زيادة الترابط بين العاملين والإدارة العليا ، والمتابعة والإدارة لكافة الموارد مما سبق يمكن صياغة بعض الخصائص الجوهرية للإدارة الالكترونية وفق الآتي[14]:

أ /زيادة الإتقان : إن الإدارة الالكترونية كآلية عصرية في عمليات التطوير الإداري ، والتغيير التنظيمي تمثل منعرجا حاسما في شكل المهام ، والأنشطة الإدارية التقليدية ، وتنطوي على مزايا أهمها المعالجة الفورية للطلبات ، والدقة والوضوح التام في انجاز المعاملات.

ب /تخفيض التكاليف :إذا كانت الإدارة الالكترونية في البداية تحتاج لمشاريع مالية معتبرة بهدف دفع عملية التحول ، فان انتهاج نموذج المنظمات الالكترونية بعد ذلك سيوفر ميزانيات مالية ضخمة حيث لم تعد الحاجة في تلك المراحل لليد العاملة ذات العدد الكبير.

ج /تبسيط الإجراءات :أمام الحاجة للتحديث والعصرنة الإدارية عملت جل الإدارات على إدخال المعلومات إلى مصالحها ، وحرصت على استخدامها الاستخدام الأمثل ، لما لها من إمكانيات وقدرات في

---

[11]- علاء عبد الرزاق السالمي ، ص39 .

[12]- عماربوحوش,نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرون, (بيروت:دار الغرب الإسلامي,2006), ص189.

[13]- رأفت رضوان ,الإدارة الالكترونية الإدارة والمتغيرات العالمية الجديدة، الملتقى الإداري الثاني للجمعية السعودية للإدارة ، القاهرة ,مركز المعلومات واتخاذ القرار ، 2004 ,ص 4.

[14]- عاشور عبد الكريم, دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر, رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية,تخصص:الديمقراطية والرشادة,كلية الحقوق والعلوم السياسية,جامعة منتوري قسنطينة, 2010, ص 19.

تلبية حاجات المواطنين بشكل مبسط وسريع ، خاصة في ظل تنوع الفئات التي تستهدفها أنشطة المنظمات العامة.

د /تحقيق الشفافية : فالشفافية الكاملة داخل المنظمات الالكترونية هي محصلة لوجود الرقابة الالكترونية ، التي تضمن المحاسبة الدورية على كل ما يقدم من خدمات .

III - الإدارة الالكترونية كعامل لترقية الخدمة العمومية (إدارة العملية الانتخابية في الجزائر):

تنطلق تصريحات المسئولين و الدوائر الرسمية للدولة الجزائرية حول تكنولوجيات الإعلام و الاتصال من نقطة مشتركة وهي أن هذه التكنولوجيات تمثل سمة العصر و حتمية لا مفر منها و مرحلة من التقدم ينبغي الوصول إليها.

وفي الوثيقة التي قدمتها الحكومة الجزائرية لقمة مجتمع المعلومات التي عقدت بسويسرا 2003، اقتصرت هذه الوثيقة على إظهار النوايا الحسنة و التمنيات ، وما تنوي الحكومة فعله أكثر من تقديمها لأهداف محددة بدقة ووفق مخططات مضبوطة يمكن التحقق من درجة انجازها في الميدان [15].

ومن بين استراتيجيات الجزائر الالكترونية,اهتمامها بتطبيق الإدارة الالكترونية من خلال الاعتماد على مخططات في عدة قطاعات ومن بين المحاور الرئيسية تسريع استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الإدارة العمومية الذي سيحدث تحولا كبيرا في أساليب تنظيمها و عملها [16],والمرفق العام المعصرن المبني في عالم من التطورات الحديثة عمادها وسائل تكنولوجية,هو جهاز يضم كل إجراء لترقية الإدارة, وذلك لمواجهة ضعف الخدمة العمومية المحلية .

فاعتماد وسائل التكنولوجيا وتدعيم استعمالها على مستوى الإدارة العمومية ,لاسيما إدارة العملية الانتخابية في الجزائر,نتج عنه تحول كبير في أنماط التنظيم والعمل ,كما يسمح استعمال التكنولوجيا وشبكة الانترنت بإنشاء فضاء اتصال مستقل عن التواجد الفعلي,وكذا توفر المعلومة يضمن استفادة المواطن من خدمة نوعية في أي مكان وزمان وهذا ما يمثل إضافة معتبرة في مجال الخدمة العمومية للمواطنين[17].

مما سبق يمكن القول أن أثر تطبيق الإدارة الالكترونية على آفاق ترشيد الخدمة العمومية يرتكز على وجوب تحقيق العناصر الآتية[18]:

-مردودية الخدمة العمومية :حيث يتعلق الأمر بمدى مردودية مشاريع الخدمة العمومية ،ومختلف إسهاماتها في إعادة ترتيب الخدمة المقدمة للمواطنين ، وما هي فوائد تطبيق هذا النموذج من الخدمات على واقع الجهاز البيروقراطي الحكومي ، وهل حقيقة تم الوصول إلى كسب رضا المواطن ، وثقته بمؤسسات الخدمة العامة.

-تقليص تكاليف الخدمة :من خلال الاتصال عبر الخط دون الانتقال ، والتوصل للخدمة من خلال النوافذ يتيح تخفيض التكاليف، الناتج عن التنقل الالكتروني بين بوابات الخدمة العمومية.

-سرعة الاستجابة و احترام المواعيد : حيث يعمد إلى استخدام تقنية الشباك الوحيد للأنشطة الإدارية

---

[15]- احمد شريف بسام,واقع الحكومة الالكترونية في الدول العربية حالة الجزائر, رسالة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال,تخصص: مجتمع المعلومات,كلية الحقوق والعلوم السياسية,جامعة الجزائر,2011, ص 150.

[16]- احمد شريف بسام, ص 153.

[17]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية,لقاء الحكومة - الولاة,الاقتصاد المحلي عامل مشجع للتنمية الوطنية, قصر الأمم , الجزائر12و13 /2016/11,ص80.

[18]- عاشورعبد الكريم, مرجع سابق, 2010,ص66.

المتماثلة، وهذا لربح الوقت ،ودفع الإدارة للقيام بالالتزامات مع تحقيق سرعة الاستجابة للخدمة دون تأخر.

-الدقة: تشير الدقة وفق نموذج الإدارة الالكترونية للخدمات، إلى انجاز الأعمال وفق مقاييس مضبوطة ، تحدد من خلال أنظمة معالجة معلوماتية ، بشكل يحد من الأخطاء الإدارية ، ويمنع التجاوزات أثناء تقديم الخدمة.

-سهولة المحاسبة ووضوح الخدمة : انطلاقا من توظيف تكنولوجيا المعلومات بشكل كامل في أداء الخدمة العمومية ، يؤدي ذلك إلى إمكانية المحاسبة على كل جزئيات تلك المهام والأنشطة ، من خلال وجود النشر الالكتروني لكل مراحل الخدمة ، إذ لا مجال لإخفاء المعاملات ، ولا فرصة للاستئثار بخدمة جهات دون أخرى ، فالمصلحة تصبح عامة مادامت الخدمة عامة.

وانطلاقا من أن المعرفة الدقيقة لأثر الإدارة الالكترونية على ترشيد الخدمة العمومية تكون أكثر وضوحا إذا ما تم التطرق إلى بعض النماذج التطبيقية ، سنتطرق إلى تطبيق الإدارة الالكترونية في الجزائر ، بالتركيز على أثر تطبيق هذه الآلية على نمط الخدمة العمومية نخص بالذكر إلى التطبيقات المستعملة لتحسين إدارة العملية الانتخابية من خلال التحضير لتشريعيات ماي 2017، وإلى أي مدى يمكن الحكم على وجود خدمة عمومية شفافة من خلال تطبيق الإدارة الالكترونية .

IV -مظاهر وآليات استخدام التكنولوجيا– التطبيقات-على تشريعيات ماي 2017في الجزائر:

في ظل الأصوات والأحزاب المعارضة والمشككة في الحجم الحقيقي للوعاء الانتخابي في الجزائر ,ومطالبتها بعملية تطهير للقوائم الانتخابية,سارعت الدولة لتبني التكنولوجيا لأول مرة في التحضير لتشريعيات ماي2017,من خلال العديد من التطبيقات مستهدفة تطهير القائمة الانتخابية وتحسين الخدمة العمومية .

في إطار مواصلة الإصلاحات الإدارية في الجزائر خاصة ما تعلق منها بتحسين الخدمة العمومية وعصرنه المرفق العام وعلاقتها بالانتخابات التشريعية تم التكفل على مستوى البلديات باختيار العنصر البشري المؤهل والكفء لتسيير الملف الحساس المتعلق بالعملية الانتخابية , وتكليف ترسانة من الموظفين والمهندسين للسهر على مواكبة العمليات الإدارية المتواصلة من تحيين وتطهير القوائم الانتخابية على مدار أيام الأسبوع, علما أن هذه القوائم ستوضع تحت تصرف ممثلي الأحزاب السياسية والقوائم الحرة المشاركة في الانتخابات وكذا الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات وذلك طبقا لأحكام المادة 22 من القانون العضوي المتعلق بالانتخابات.

وفي هذا الإطار تمت مباشرة تجسيد عمليتين متلازمتين تتمثلان فيما يلي[19]:

-اتخاذ جملة من التدابير الإدارية والقانونية ترمي إلى تخفيف وتوحيد الإجراءات الإدارية .

-عصرنه خدمات المرافق العمومية الإدارية.

مرت هاتين العمليتين بمراحل متتالية تمثلت بـ:

<u>أولا:</u> رقمنه جميع سجلات الحالة المدنية على مستوى الوطني وإحداث **<u>السجل الوطني الآلي للحالة المدنية</u>** و ربط كل البلديات و ملحقاتها الإدارية وكذا البعثات الدبلوماسية و الدوائر القنصلية به,

<u>بما فيها ربط مصالح الانتخابات لكل البلديات بالسجل الوطني الآلي للحالة المدنية</u>

تنفيذا لمخطط عمل الحكومة الهادف إلى تحسين أداء الإدارة العمومية , وجعله يتميز بالفعالية و الشفافية، ما مكن من إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة

[19]- موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية ، السياسات الحكومية في مجال الجماعات المحلية ، 2015.

المدنيـــة عنـــد تكـــوين ملـــف التســـجيل فـــي القـــوائم الانتخابية .

كـان ملـف التسـجيل في القـوائم الانتخابيـة يتكـون مـن : **شـــهادة ميلاد,وثيقـــة هوية,بطاقـــة إقامـــة وتصـــريح بالإقامة**

وفي ظل استحداث السجل الـوطني الآلي للحالـة المدنيـة تـم الاسـتغناء علـى شـهادة المـيلاد وتصـريح بالإقامـة والإبقـاء علـى وثيقتـين فقـط وهمـا: **وثيقـة هوية,بطاقة إقامة**

فهـذه الآليـة المدرجـة ترتـب عنهـا إقبـال المـواطن علـى عمليـة التسـجيل فـي القـوائم الانتخابيـة , حيـث أنّ المسـجلين الجـدد لآخـر مراجعـة للقـوائم الانتخابيـة في الجزائـر2017 بلـغ 768.713 مسـجلا خـلال 5 سـنوات مـنهم 193000 مسـجلا بعـد إدراج هـذه الآليـة في فتـرة 6 أشـهر فقـط بمعـدل ثلاثـة أضـعاف مسـجلا قبـل إدراج هـــذه الآليـــة فـــالملاحظ أن قبـــل إدراج الآليـــة عـــدد المسـجلين خـلال الشـهر الواحـد قـدر بـ 10661 مسـجلا بينمـا بعـد إدراج الآليـة ارتفـاع العـدد شـهريا إلى 32166 مسجلا.

<u>ثانيـا: إدراج تطبيقيـة خاصـة تسـمح بالشـطب أليـا مـا يمكـن مـن التحويـل لمكـان الإقامـة الجديـدة بـدون الرجوع لمحل الإقامة القديمة</u>

قضـت وزارة الداخليـة علـى التنقـل لمقـرات إقامـة الجزائـريين السـابقة قصـد شـطب أسـمائهم مـن القـوائم الانتخابيـة القديمـة ,وإعـادة تسـجيل بمقـر الإقامـة الجديـد بفضـل نظـام الكترونـي جديـد (إدراج تطبيقيـة خاصـة تسـمح بالشـطب أليـا), تـم الاعتمـاد عليهـا لـدى المصـالح المختصـة بالبلـديات,حيث مكنـت التطبيقيـة مـن عـدم تنقـل أكثر مـن 100 ألـف جزائـري إلى بلـديات إقـامتهم السـابقة مـن اجـل شـطب أسـمائهم مـن القـوائم الانتخابيـة فيهـا, (مثـال : عمليـة الترحيـل الجماعيـة للأحيـاء القصـديرية مـن بلـديات مختلفـة إلـى بلـديات جديدة).

تـتم عمليـة الشـطب والتحويـل بعـد إدراج التطبيقيـة بتنقـل المعني إلى مقـر بلديـة الإقامـة الجديـدة بإثبـات إقامتـه بهـا, ويـتم طلـب التسـجيل في القـوائم الانتخابيـة مباشـرة مـن طـرف العـون المكلـف أليـا, ممـا يترتـب عليـه الشطب من القوائم الانتخابية للبلدية السابقة أليا .

ثالثا: إدراج رقم عقد الميلاد le numero dacte de naissance في البطاقية المعلوماتية للناخبين ما يمكننا من تصحيح المعلومات وتحيينها ,واكتشاف الحالات المكررة (ازدواجية التسجيل) داخل البلدية وداخل الولاية وبين البلديات وشطبها ضمن تطبيقات خاصة لكل عملية (التصحيح ,التحيين ,الشطب , الوفيات)

وتم في هذا الصدد إدخال بيانات جديدة خاصة بالمواطن لاكتشاف التسجيل المزدوج والمساعدة في تطهير القوائم الانتخابية ,حيث تم إدراج رقم عقد الميلاد في البطاقية المعلوماتية للناخبين,وهذا لتمييز بين الأشخاص الذين يحملون نفس الاسم واللقب وبذلك يتم تصحيح الأسماء أو شطب الأسماء المكررة.

وحسب الأمين العام لوزارة الداخلية والجماعات المحلية حسين معزوز انه تم تخصيص 500 ألف موظف لتأطير العملية الانتخابية, وعملية تطهير القوائم الانتخابية أفضت إلى شطب 287 ألف من مزدوجي التسجيل من سجل الناخبين وذلك بفضل إدخال رقم شهادة الميلاد الذي كان فاصلا في القضاء على تشابه الأسماء.

رابعا: إدراج تطبيقية خاصة تمكننا من عملية تطهير القوائم الانتخابية من حالات الوفاة خاصة المتوفين خارج تراب البلدية.

أصدرت وزارة الداخلية بيانا يحث البلديات على ضرورة تطهير القوائم الانتخابية من الأشخاص المتوفين,وذلك بضرورة عمل مصلحة الانتخاب باستمرار مع مصلحة الحالة المدنية للمساعدة في تحيين القائمة الانتخابية من حالات الوفاة من خلال التطبيقية الخاصة بالعملية, حيث أفضت العملية حسب الأمين العام لوزارة الداخلية والجماعات المحلية حسين معزوز إلى شطب 436 ألف متوف.

و تكليف المهندس المسؤول عن الحالة المدنية بإرسال عبر البريد الالكتروني حالات الوفاة الجديدة ثلاث أيام محددة من الأسبوع ما يمكن من شطبها من القوائم الانتخابية وتحيينها يوميا.

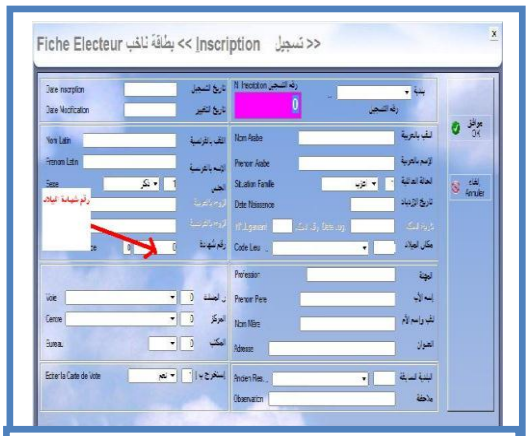

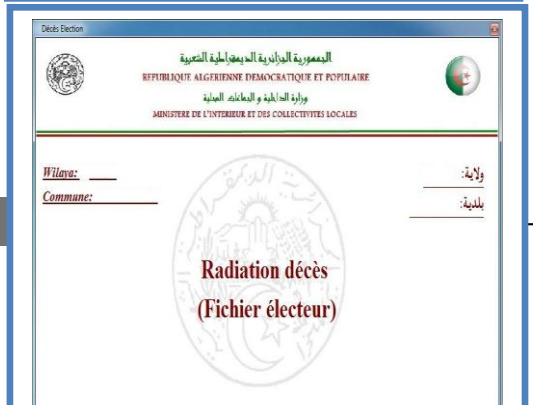

خامسا:إدراج تطبيقية خاصة تسمح بإدراج مراكز ومكاتب تصويت على مستوى السلطة المحلية (البلديات)

بعدما كانت متوقفة على السلطة الولائية ما يمكن من تخفيف الضغط والزحام وكذا تسهيل عملية الاقتراع بما فيها عملية الفرز,حيث تم اعتماد الحد الأقصى لعدد الناخبين المسجلين على مستوى كل مكتب بـ500 ناخب, فبعدما كان عدد مكاتب التصويت في تشريعيات 2012 مقدر بـ51 ألف مكتب في حين ناهز في تشريعيات 2017 أكثر من 53 ألف مكتب ,أي بفارق أكثر من ألفين مكتب .

أما على مستوى مراكز التصويت لم يتعدى عدد المراكز في تشريعيات 2012 اثنى عشر ألف مركز تصويت , وبلغ في تشريعيات 2017 اثنى عشر ألف ومائة وستة وسبعون مركز تصويت (12176مركز تصويت).

نتائج و استنتاجات:

خلافا للمواعيد الانتخابية السابقة في الجزائر استفادت الانتخابات التشريعية ماي 2017, من مزايا التكنولوجيا الحديثة وخاصة على مستوى تحيين القوائم الانتخابية التي تعتبرها الأمينة العامة لحزب العمال لويزة حنون من شروط نجاح العملية الانتخابية في الجزائر عبر تطهيرها من التسجيلات المتكررة وحياد الإدارة .

لم تعد اسطوانة التزوير الانتخابي جاذبة كالسابق في المعترك الانتخابي الجزائري في ظل مجموعة من التطبيقات , أبرزها إنشاء السجل الوطني الآلي للحالة المدنية الذي سهل العملية من منطلق أن لكل مواطن رقم تعريفي وطني لا يستطيع بموجبه تسجيل نفسه في بلديتين , هذه التطبيقات وللمرة الأولى أدت إلى نقص الهيئة الناخبة بدل أن تزداد , وهو ما يفند ادعاءات تضخيم القوائم الانتخابية في تشريعيات ماي 2017 في الجزائر, فحسب أستاذ القانون عبد الكريم صويرة أن إجراء السجل الوطني الآلي للحالة المدنية هو خطوة عملاقة في سياق تطهير القوائم الانتخابية والتي من شأنها إضفاء الشرعية والمصداقية عليها.

كما نرى أن النتائج والتوصيات التالية بالغة الأهمية :

- عدم جاهزية البنية التحتية للاتصالات كليا , يخل بالنظام ويسبب التأخير مما يشترط توفير الدعم المالي للبلديات لمواكبة التغييرات المتسارعة في التكنولوجيا
- نقص الخبرة لدى المورد البشري على مستوي البلديات في مجال استخدام التكنولوجيا, يوثر على مردودية عمل الإدارة, مشكلة الأمية الالكترونية مما يستوجب ترقية التكوين للمورد البشري و مراعاة ذلك في عمليات التوظيف بالاعتماد على مهندسي وتقنيو الإعلام الآلي أكثر من توظيف عمال الإدارة .
- نجاح عملية تطهير القوائم الانتخابية من خلال استخدام التكنولوجيا ما هو إلا امتداد لعصرنة الإدارة في الجزائر, وللوصول إلى البلدية الالكترونية E-COMMUNE يتطلب استخدام التكنولوجيا في جميع المعاملات و الملفات .
- إعطاء الأهمية لموضوع إدخال التكنولوجيا للعملية الإدارية إلا في المناسبات كالانتخابات مثلا, عوض أن يكون على مدار العمل اليومي للإدارة, ليس عمل مناسباتي فقط.
- أهمية العملية الانتخابية وضرورة إعطاءها الشفافية والمصداقية,يحتم تسريع تطبيقات الخدمات الالكترونية في مجال التوقيع و التصويت الالكتروني.

قائمة المراجع

1. الكتب

- ألان وول- وآخرون ،**أشكال الإدارة الانتخابية**: دليل المؤسسات الدولية للديمقراطية الانتخابات.(تعريب: أيمن أيوب)،السويد:منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات,2006.
- عبدو سعد,علي مقلد,عصام نعمة إسماعيل،**النظم الانتخابية**,بيروت:منشورات الحلبي الحقوقية,2005.
- علاء عبد الرزاق السالمي ،**الإدارة الالكترونية**،عمان: دار وائل للنشر,2008.
- عمار بوحوش،محمد محمود الذنيبات،**مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.
- عمار بوحوش,**نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرون**,بيروت:دار الغرب الإسلامي,2006.
- نجم نجم عبود ،**الإدارة الالكترونية**،الرياض:دار المريخ للنشر,2004.
- ياسين سعد غالب,**الإدارة الالكترونية وأفاق تطبيقاتها العربية**,الرياض: معهد الإدارة العامة، 2005.

2. الرسائل الجامعية

- احمد شريف بسام,**واقع الحكومة الالكترونية في الدول العربية حالة الجزائر**, رسالة ماجستيرفي علوم الإعلام والاتصال,تخصص: مجتمع المعلومات,كلية الحقوق والعلوم السياسية,جامعة الجزائر,2011.
- سمير كيم،**دور حوكمة إدارة العملية الانتخابية في تفعيل المشاركة الانتخابية:حالة الجزائر**،أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية,تخصص:سياسية مقارنة,كلية الحقوق والعلوم السياسية,جامعة باتنة01, 2016.
- عاشور عبد الكريم, **دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر**, رسالة ماجستير في العلوم

السياسية والعلاقات الدولية,تخصص:الديمقراطية والرشادة,كلية الحقوق والعلوم السياسية,جامعة منتوري قسنطينة, 2010.

- عبد المالك رداوي،**الحياد السياسي للإدارة بعد إقرار التعددية الحزبية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية,قسم التنظيم السياسي,كلية الحقوق والعلوم السياسية,جامعة الجزائر 03, .2014

3. الملتقيات

- رأفت رضوان,**الإدارة الالكترونية الإدارة والمتغيرات العالمية الجديدة**، الملتقى الإداري الثاني للجمعية السعودية للإدارة ، القاهرة ,مركز المعلومات واتخاذ القرار ،2004 .

4. المنشورات الالكترونية

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية,لقاء الحكومة - الولاة,**الاقتصاد المحلي عامل مشجع للتنمية الوطنية**, قصر الأمم , الجزائر12و13 /2016/11.
- وزارة الداخلية والجماعات المحلية ، **السياسات الحكومية في مجال الجماعات المحلية** ، 2015.